جدل "إشراف الحكومة" يتواصل

مجلس القضاء: البرلمان لم يطلب توضيحا على قرار الهيئات المستقلة

متابعة/ المدى

أكد الناطق باسم مجلس القضاء الأعلى، امس الخميس، على أن المجلس لم يستلم أي طلب من مجلس النواب العراقي، لتوضيح تفسير المحكمة الاتحادية حول قرارها بارتباط الهيئات المستقلة بمجلس الوزراء.

وقال القاضي عبد الستار البيرقدار، لوكالة كردستان للانباء إن "مجلس النواب العراقي طلب قبل أسبوعين من المحكمة الاتحادية، بإصدار الأخيرة توضيحاً حول ارتباط الهيئات المستقلة بمجلس الوزراء"، مبيناً أن "مجلس القضاء لم يستلم أي طلب رسمي بذلك".

وكانت المحكمة الاتحادية قد أصدرت في ١٨ من الشهر الماضي، قرارا يقضي بارتباط "الهيئات المستقلة" برئاسة مجلس الوزراء بدلا من رئاسة مجلس النواب ردا على طلب رئيس الحكومة نوري المالكي من المحكمة تفسير المادة الدستورية.

وأضاف البيرقدار أن "مجلس القضاء الأعلى مستعد لمناقشة طلب مجلس النواب وبحثه بشكل قانوني"، مشيراً إلى أنه "بعد استلام الطلب ودراسته يمكننا أن نعلن إمكانية صدور تفسير آخر من المحكمة أو عدمه".

وكان البيرقدار قد أكد أمس الاول، أن "إقرار مجلس النواب لقانون جديد للمحكمة الاتحادية سيعمل على تنظيم عملها بصورة واضحة ولن يلغي قراراتها السابقة لأنها أصبحت نافذة".

ويشير الفصل رابعا المتعلق بـ"الهيئات المستقلة" ضمن المادة(١٠٢) إلى أن المفوضية العليا لحقوق الإنسان والمفوضية العليا المستقلة للانتخابات وهيئة النزاهة ، هيئات مستقلة تخضع لرقابة مجلس النواب، وتنظم أعمالها بقانون.

فيما تشير المادة(١٠٣) أولاً من الباب ذاته إلى أنه يعد كل من البنك المركزي العراقي وديوان الرقابة المالية وهيئة الإعلام والاتصالات ودواوين الأوقاف هيئات مستقلة ماليا وإداريا وينظم القانون عمل كل هيئة منها.

بينما تشير الفقرة ثانيا من المادة ذاتها إلى أنه يكون البنك المركزي العراقي مسؤولا أمام مجلس النواب، ويرتبط ديوان الرقابة المالية وهيئة الإعلام والاتصالات بمجلس النواب ، فيما تشير ثالثا من المادة ذاتها إلى ارتباط دواوين الأوقاف بمجلس الوزراء.

ولا يزال قرار المحكمة الاتحادية بشأن ربط الهيئات المستقلة بمجلس الوزراء العراقي يلقي بظلاله على المشهد السياسي في البلاد، في وقت عدت مفوضية الانتخابات، القرار "خطراً" ودعت إلى التراجع عنه.

يشار الى ان تصريحات رئيس البرلمان أسامة النجيفي حول قرار المحكمة الاتحادية العليا بإلحاق الهيئات المستقلة بالحكومة فتحت باب المواجهة مع رئيس الوزراء نوري المالكي في وقت ما تزال الخلافات دائرة بالنسبة للحقائب الأمنية والمجلس الوطني للسياسات.

وقال النجيفي خلال مؤتمر صحفي سابق "هناك تهديد حقيقي للدستور والديمقراطية في قرار المحكمة الأخير".

البرلمان يحاول الغاء قرار الاتحادية

وأضاف "لا نقول أننا نرفضه لكنه مبهم، هناك الكثير من الغموض يحتاج إلى توضيح وتفسير وسنطلب إعادة النظر بالقرار وتفسيره بشكل ينسجم مع الدستور".

وأصدرت المحكمة الاتحادية العليا في ١٨ كانون الثاني قرارها معللة ذلك بـ"غلبة الصفة التنفيذية على أعمال" الهيئات المستقلة وأبرزها البنك المركزي والمفوضية المستقلة للانتخابات وهيئة النزاهة.

وكان محافظ البنك سنان الشبيبي أكد أن "استقلالية البنك المركزي كانت وما تزال الضمانة الوحيدة لعدم خضوع الموارد المالية للبنك المركزي خارج العراق لإجراءات الحجز والمصادرة من قبل الدائنين الدوليين".

وليس بالإمكان معرفة حجم الأموال العراقية في الخارج على وجه الدقة لكن بعض المصادر تشير إلى أنها بحدود ستين مليار دولار.

وأصدرت المحكمة قرارها بناء على استفسار من المالكي يعتبر أن ربط بعض الهيئات المستقلة ذات الطبيعة التنفيذية في عملها بمجلس النواب أمر لا يتفق مع اختصاص المجلس ويتعارض مع مبدأ فصل السلطات.

وتعارض هذه الهيئات قرار المحكمة مؤكدة استقلاليتها وأعمالها خاضعة لمراقبة البرلمان، وفقا للدستور.

وتابع النجيفي "كان لا بد من سماع كل الأطراف قبل إصدار قرار من هذا النوع (...) مجلس النواب سيقدم خلال الأيام المقبلة مشروع قانون للمحكمة الاتحادية ومشروع قانون لمجلس القضاء الأعلى لقراءته ومناقشته".

بين تضخم المناصب وحق القومية

"النائب التركماني" يثير الانقسام في التحالف الوطني

متابعة/ المدى

شدد نائب تركماني عن التحالف الوطني على التمسك بمنصب نائب رئيس الجمهورية، وفيما رحب عضو تركماني في كتلة الأحرار المنضوية في التحالف الوطني بإصرار رئيس الجمهورية على أن يكون له نائب يمثل التركمان، فيما اعتبرت نائبة عن الكتلة نفسها، أن زيادة نواب رئيس الجمهورية ستؤدي إلى ترهل اداري، وإلى زيادة لا ضرورة لها في الإنفاق.

وقال عباس البياتي لـ"السومرية نيوز"، إن "المكون التركماني في مجلس النواب، متمسك بأن يكون احد نواب رئيس الجمهورية تركمانيا، بصرف النظر عن تسميته نائباً أول أو رابعاً، لكي تجسد رئاسة الجمهورية العدالة في التمثيل الاجتماعي للشعب العراقي بجميع مكوناته"، مبينا أن "التركمان لا يريدون أن يأخذوا حق الآخرين، كما لا يقبلوا بأن يتجاوز احد على حقهم".

وأضاف النائب التركماني "نحن نقول، ليكن هناك نائب رابع لرئيس الجمهورية، ولكن ليعطَ كل نائب من نواب رئيس الجمهورية راتب وزير أو نائب في مجلس النواب من دون أي منافع اجتماعية"، مبيناً أن "المسألة بالنسبة إلينا ليست مسألة مادية، انما قضية تمثيل مكون، وقضية استحقاق قومي ووطني وديمقراطي"، على حد تعبيره.

وتساءل البياتي "لماذا عندما يتصل الامر بالتركمان يحتجون بأن هناك زحمة مناصب، وتضخم، وهدر مالي، وعندما يكون لرئيس الوزراء ثلاثة نواب، ولرئيس الجمهورية ثلاث نواب، لا يتم الحديث عن تضخم في المناصب؟".

ولفت البياتي إلى أن "تمثيل التركمان بموقع نيابة رئاسة الجمهورية مهم بالنسبة إليهم أكثر من مراعاة الاستحقاق الانتخابي بوزارات وهيئات مستقلة".

بدوره ثمّن عضو كتلة الأحرار التابعة للتيار الصدري والمنضوية في التحالف الوطني، فوزي اكرم ترزي، "دعم رئيس الجمهورية، للتركمان بإصراره على تعيين أحد نوابه من القومية التركمانية"، مبينا أن "هذه الخطوة ستسجل في التاريخ كواحدة من الخطوات الجوهرية في ترسيخ العلاقات بين أطياف الشعب العراقي ومكوناته" بحسب تعبيره.

ودعا ترزي مجلس النواب إلى "تبني مطلب التركمان وعدم تهميشهم أو إقصائهم" بحسب قوله.

في المقابل، اعتبرت النائبة عن الكتلة نفسها، إيمان الموسوي، أن "زيادة عدد نواب رئيس الجمهورية من شأنه أن يؤدي إلى ترهل الوحدة الإدارية في الحكومة المركزية، وإلى زيادة التبذير في الميزانية"، مبينة أن "الأمر غير ضروري لا سيما وأن البلاد مقبلة على مرحلة جديدة تتطلب الدقة في احتساب الأموال التي تصرف في المشاريع والأعمال، بالتناسب مع احتياجات البلاد، في إطار الموازنة العامة".

وأضافت الموسوي أن "على الجميع أن يعملوا وفقا للمصلحة الوطنية"، لافتة إلى أن "من يريد أن يقدم شيئاً للبلاد فباستطاعته أن يخدمها أي موقع يتبوأه، وليس بالضرورة من موقع نيابة رئاسة الجمهورية".

وكان رئيس الجمهورية جلال طالباني قدم، الاثنين الماضي، طلبا لرئاسة البرلمان، يقضي بتعديل قانون نواب رئيس الجمهورية، باستحداث موقع لنائب رابع، لترشيح شخصية تركمانية لتولي المنصب.

وكان صوت البرلمان العراقي، في ٩ كانون الثاني الماضي، في جلسته الـ٠٥ الاعتيادية، على مشروع قانون اختيار نائب لرئيس الجمهورية، أو أكثر، بالغالبية، باستثناء الفقرة الخاصة بروابتهم، فيما أكد مصدر في المجلس أن القانون أقر تعيين ثلاثة نواب لرئيس الجمهورية.

وكان المرشح لمنصب النائب الأول لرئيس الجمهورية عادل عبد المهدي اعلن أن الكتل السياسية اتفقت على أسماء المرشحين لتولي مناصب نواب رئيس الجمهورية، متوقعاً أن يصادق البرلمان عليها خلال الساعات أو الأيام القليلة المقبلة.

وقال عبد المهدي إن "موضوع نواب رئيس الجمهورية سيحسم خلال الساعات أو الأيام القليلة الماضية"، مبيناً أن "القوائم والكيانات السياسية قدمت الأسماء منذ فترة وليس اليوم".

وشدد نائب رئيس الجمهورية السابق والمرشح لشغل المنصب على "ضرورة أن يصادق مجلس النواب على هذه الأسماء التي قد يكون رئيس الجمهورية قد أرسلها إليه".

وكان مصدر سياسي مطلع كشف، في العشرين من شهر كانون الأول الماضي، عن اتفاق شبه نهائي بين الكتل السياسية الفائزة في الانتخابات بترشيح وزير التربية السابق خضير الخزاعي لمنصب نائب رئيس الجمهورية مع احتفاظ كل من عادل عبد المهدي وطارق الهاشمي بمنصبيهما.

وسبق لنواب يمثلون القومية التركمانية في مجلس النواب أن طالبوا، نهاية تشرين الثاني الماضي، بالحصول على منصب نائب رئيس الجمهورية، معتبرين ترشيح وزير التربية السابق خضير الخزاعي لمنصب نائب رئيس الجمهورية مؤامرة لتهميش المكون التركماني، فيما أبدى رئيس الجمهورية المنتخب جلال طالباني رغبته بانتخاب نائب ثالث له، لافتا إلى أن الدستور لم ينص على ذلك، ولكن من الممكن أن يشرع بقانون.

وينص مشروع القانون على أن يختار رئيس الجمهورية عند تسلمه مهامه الدستورية نائباً أو أكثر وطرح هذا الترشيح على مجلس النواب للمصادقة عليه بالأغلبية عند تحقق النصاب.

كما نص مشروع القانون على أن يمارس نائب رئيس الجمهورية الصلاحيات التي يخولها رئيس الجمهورية له من الصلاحيات المنصوص عليها في المادة (٧٣) من الدستور وأي صلاحية رئاسية أخرى واردة في الدستور.

ونص المشروع أيضاً على أن تحدد وزارة المالية راتب ومخصصات نائب رئيس الجمهورية وتخصص المبالغ اللازمة لذلك في موازنة إضافية لرئاسة الجمهورية وفقا للقواعد المتبعة.

كما أشار إلى أن لرئيس الجمهورية إصدار نظام داخلي لتسهيل تنفيذ أحكام هذا القانون، وينفذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

يذكر أن الكتل السياسية العراقية توصلت في الحادي عشر من تشرين الثاني الماضي، إلى اتفاق لتشكيل حكومة شراكة وطنية بعد عقد سلسلة من الاجتماعات وفقاً لمبادرة رئيس إقليم كردستان العراق مسعود بارزاني، وتكلل الاتفاق بذهاب الكتل إلى مجلس النواب في اليوم نفسه الذي شهد انتخاب رئيس للبرلمان ونائبين له إضافة إلى رئيس للجمهورية.

كان البرلمان العراقي منح في جلسته الرابعة عشرة، والتي عقدت، ٢١ من كانون أول من العام الماضي، الثقة لحكومة غير مكتملة يترأسها نوري المالكي.

وبلغ عدد الوزارات التي صوت عليها ٣٨ وزارة من بينها تسع وزارات بالوكالة وهي وزارة الداخلية والدفاع والأمن الوطني التي أوكلت إلى رئيس الوزراء، ووزارة التجار التي أوكلت إلى نائب رئيس الوزراء روز نوري شاويس، والكهرباء أوكلت إلى نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة حسين الشهرستاني، ووزارة المرأة أوكلت إلى وزير الخارجية هوشيار زيباري، ووزارة الدولة لشؤون المصالحة أوكلت إلى وزير التعليم العالي علي الأديب، والبلديات أوكلت مهامها إلى وزير الإسكان محمد صاحب الدراجي، وأخيرا وزارة منظمات المجتمع المدني إلى وزيرا الهجرة والمهجرين دينار نجمان، ومن بين الوزارات أيضا ١٢ وزارة دولة.

وينص مشروع القانون على أن "يسمي رئيس الجمهورية عند تسلمه مهامه الدستورية، نائبا له أو أكثر، على أن تطرح أسماء المرشحين على مجلس النواب للمصادقة عليها بالغالبية، عند تحقق النصاب".

كما يشترط مشروع القانون في نائب رئيس الجمهورية ما يشترطه في رئيس الجمهورية طبقا لأحكام المادة الـ٦٨ من الدستور بأن يكون حاصلا على الشهادة الجامعية أو ما يعادلها.

كما يلزم مشروع القانون، نائب رئيس الجمهورية بأن يؤدي اليمين الدستورية أمام مجلس النواب بالصيغة المنصوص عليها في المادة ٥٠ من الدستور".

كما يحدد مشروع القانون، اختيار نائب لرئيس الجمهورية، أو أكثر، وتحدد ولاية نائب رئيس الجمهورية طبقا لأحكام المادة ٧٢ من الدستور.

وينص مشروع القانون على أن يمارس نائب رئيس الجمهورية، الصلاحيات التي يخولها رئيس الجمهورية له، والمنصوص عليها في المادة (٧٣) من الدستور، وأي صلاحية رئاسية أخرى واردة في الدستور، ويحل نائب رئيس الجمهورية محل الرئيس عند غيابه، كما يحل بدلا منه عند خلو منصبه لأي سبب كان، وعلى مجلس النواب انتخاب رئيس جديد خلال مدة لا تتجاوز الـ٣٠ يوماً من تاريخ شغور المنصب.

ويبين مشروع القانون أن لرئيس الجمهورية صلاحية قبول استقالة نائبه أو إعفائه من مهامه، كما يعطي وزارة المالية صلاحية تحديد راتب ومخصصات نائب رئيس الجمهورية في موازنة إضافية لرئاسة الجمهورية وفقا للقواعد المتبعة.

دعوا الحكومة إلى الابتعاد عنها

نواب: عقود "وهمية" لتطوير الكهرباء

متابعة/ المدى

دعا نواب عراقيون، امس الخميس، الحكومة العراقية إلى ضرورة الابتعاد عن العقود غير الصادقة فيما يخص توفير الطاقة الكهربائية في البلاد، وإنهاء أزمة الكهرباء المتفاقمة التي يعيشها الشارع العراقي.

وقال النائب عن التحالف الوطني حبيب الطرفي، لوكالة كردستان للأنباء إنه "يتوجب على الحكومة العراقية والمختصين في مجال الكهرباء الابتعاد عن الوعود غير الصادقة في حل أزمة الكهرباء في البلاد".

وأضاف الطرفي أن "مشكلة الكهرباء من المشاكل الأساسية التي يعاني منها المواطن العراقي، ويجب النظر إليها بجدية في حلها"، مبيناً أنه "يجب العمل بمهنية على ملف الكهرباء خصوصاً وان الوضع الأمني مستقر في البلاد". وأوضح أن "نسبة كبيرة من نجاح عمل الحكومة يتوقف على ملف الكهرباء، لاسيما وأن جميع مؤسسات الدولة الزراعية والصناعية تعتمد بصورة مباشر على الطاقة الكهربائية".

ويعاني العراق من نقص حاد في الطاقة الكهربائية، حيث لا تزال الشبكة الوطنية غير قادرة على توفير إمدادات الكهرباء لأكثر من ساعات قليلة في اليوم، إذ تأتي الانقطاعات المتكررة في الكهرباء على رأس شكاوى المواطنين.

من جهته، دعت القائمة العراقية إلى ضرورة الإسراع باختيار وزير للكهرباء، وقال النائب علاء مكي إن "العراقية تتساءل لماذا تأخر رئيس الوزراء نوري المالكي، في اختيار وزير للكهرباء".

ولفت مكي إلى أن "العراقية تضع علامة استفهام أمام تأخر اختيار وزير للكهرباء في حكومة المالكي"، مبيناً أن "حجة المالكي بعدم اختيار وزير للكهرباء إلى الآن، تشير إلى عدم وجود مرشح كفوء ليشغل المنصب".

وشدد مكي على ضرورة اختيار وزير للكهرباء خلال الفترة الحالية من اجل إنهاء أزمة الكهرباء، والبدء بعجلة الإصلاح إلى الإمام، على حد تعبيره.

وتابع بالقول أن "عدم حل أزمة الكهرباء حتى الآن، تتمثل بوزراء الكهرباء السابقين، وصرف مبالغ كبيرة في مجال الفساد المالي داخل الوزارة، فضلاً عن التعاقد بتجهيز المنظمة الوطنية بمولدات غير صالحة آنذاك".

وطالبت وزارة الكهرباء الاتحادية يوم الجمعة الماضي، مجلس النواب العراقي بتوفير ٧ مليارات دينار عراقي كمخصصات لموازنة الوزارة لعام ٢٠١١ لتلافي المعوقات التي تعيق عملها.

وتبلغ الموازنة المبدئية للعراق في عام ٢٠١١ نحو ٨٦ مليارا و٤٠٠ مليون دولار، أي بزيادة تصل إلى ١٤ مليار دولار عن الميزانية الماضية.

من جانبه، أكد النائب عن التحالف الوطني عباس البياتي، أن العراق لديه العديد من الاتفاقيات مع بعض دول الجوار والشركات الاستثمارية الكبيرة لغرض توفير الطاقة، آملا الانتهاء منها في العام الحالي.

وأضاف البياتي أن "العراق يأمل أن تظهر نتائج العقود مع شركتي (جنرال الكتريك) و(سيمنس) الألمانيتين، فضلاً عن اتفاقيات العراق مع تركيا وإيران والكويت لتوفير الكهرباء للبلاد من خلال ربط الشبكة الكهربائية معهم.

ونوه إلى أن "أزمة الكهرباء تمثل تحدياً كبيراً أمام الحكومة ومجلس النواب العراقي"، مشيراً إلى أن "مجلس النواب سيدعم قطاع الكهرباء بميزانية ضخمة من ضمن موازنة العام ٢٠١١".

وبحسب أرقام حكومية فإن طاقة العراق المتاحة تبلغ نحو ٩ آلاف ميغاواط بينما تبلغ الطاقة القائمة من ١١ ألفا إلى ١٢ ألف ميغاواط.

ويقدر الطلب بما يصل إلى ١٤ ألف ميغاواط خلال الصيف حينما تتجاوز درجات الحرارة في كثير من الأحوال ٥٠ درجة مئوية.

ويخطط العراق لزيادة طاقته من الكهرباء إلى ٢٧ ألف ميغاواط في أربع سنوات ويحتاج لاستثمارات لا تقل عن ثلاثة إلى أربعة مليارات دولار سنويا ليتمكن من تحقيق هذا الهدف.

من جانبه، اكد رئيس الحكومة نوري المالكي من مقر وزارة الكهرباء ببغداد وخلال لقاء جمعه بوزير الكهرباء وعدد من المدراء العامين أن ذلك الموعد يمثل الفترة التي تنجز فيها جميع المشاريع المتعلقة بالطاقة الكهربائية لإيصالها إلى المستوى الذي يلبي الحاجة الفعلية للبلاد.

المالكي انتقد خلال اللقاء أداء دوائر الوزارة مؤكدا ان التأخير والتلكؤ في تنفيذ مشاريع خصصت لها الأموال الكافية يعد أمرا غير مبرر.

وفي الوقت الذي حاول فيه مسؤولو وزارة الكهرباء إلقاء اللوم على مسألة عدم الترشيد في استخدام الطاقة لدى المستهلك، يرى مراقبون أن رئيس الحكومة أراد أيضا الدفاع عبر إعلان حل أزمة الكهرباء الشتاء المقبل ليمتص غضبا شعبيا قد لا ينتظر حتى حلول الشتاء.

لجنة الأمن تؤكد جاهزية العراقيين

البرلمان يراقب آخر الجنود الأمريكيين

متابعة/ المدى

رأى عضو لجنة الامن والدفاع عن التحالف الوطني عدنان الشحماني أن قوات الامن العراقية أثبتت جاهزيتها، معتبرا أن زيارات المسؤولين الأمريكيين إلى البلاد هي لتنظيم عملية انسحاب قواتهم.

وقال الشحماني إن "الزيارات التي يقوم بها المسؤولون الامريكيون إلى العراق تندرج ضمن عملية تنظيم انسحاب القوات الامريكية من العراق، وهذه الزيارات ليست مُستغربة"، مبينا أن "لجنة الامن والدفاع شكلت لجنة لمتابعة هذا الانسحاب برئاسة حسن السنيد وعضوية جميع اعضاء اللجنة".

وأوضح الشحماني أن اللجنة المشكلة "ستباشر عملها بلقاءات مع القيادات العسكرية من كلا الجانبين، وسوف نشرف على خروج آخر جندي امريكي من العراق".

وتنص الاتفاقية الامنية المبرمة بين الولايات المتحدة والعراق على مغادرة القوات الامريكية العراق نهاية العام ٢٠١١.

وأضاف الشحماني أن "قوات الامن العراقية اثبتت جاهزيتها من فترة ليست بالقليلة، وهي الآن تدير ملفات الامن داخل العراق"، مشيرا إلى أن "أولى القوانين التي سوف تناقشها لجنة الامن والدفاع هي سلم رواتب موظفي وزارة الداخلية".

من جانبه، اكدت الولايات المتحدة الأمريكية ان التعاون الدفاعي بينها وبين العراق سيستمر حتى لو تم الانسحاب الكامل لجيشها نهاية العام الجاري،مبدية في الوقت ذاته استعدادها للنظر في أي طلب يتقدم به العراق لتمديد بقاء قواتها.

وقال الناطق باسم السفارة الأميركية في بغداد ديفيد رانز في تصريح صحفي أن واشنطن لم تتلق اي طلب من الحكومة العراقية يدعو الى ابقاء القوات الأمريكية بالعراق بالتالي فإن الولايات المتحدة ملتزمة بالانسحاب نهاية العام الجاري،الا انه اوضح في الوقت ذاته ان بلاده لديها التزام طويل الامد مع العراق حدده الاتفاق الاستراتيجي وهو أساس الشراكة المستقبلية.

وأوضح رانز ان الاتفاق الاستراتيجي ينص على استمرار التعاون الامني والدفاعي بين البلدين، واستمرار تأهيل قوات الجيش والشرطة، كما انه بعد الانسحاب سيكون هناك مكتب للتعاون الامني بين البلدين برئاسة سفير الولايات المتحدة في بغداد، وستستمر الإدارة الأمريكية في العمل مع الحكومة العراقية لتثبيت المكاسب الأمنية والنظام الديمقراطي حتى بعد الانسحاب.

من جانب اخر استبعد رانز بشدة ان تكون الجهات الموالية لايران أو تنظيم القاعدة الإرهابي والحركات المتطرفة قادرة على فرض سيطرتها على بعض مناطق العراق بعد الانسحاب الأمريكي ،مبينا انهم فقدوا الدعم الشعبي ولم يعد هناك خطر منهم، الا انه اوضح ان هذه المجموعات ستستمر في التسبب بمشاكل أمنية في البلاد لكن الحكومة العراقية والقوات الأمنية قادرة على التعامل معها وفرض النظام.

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم
المدير العام: غادة العاملي
مدير التحرير التنفيذي: عامر القيسي
مدير تحرير الملاحق: علي حسين
مدير التحرير الاداري: نزار عبدالستار
مدير التحرير الثقافي: علاء المفرجي
سكرتير التحرير الفني: ماجد الماجدي
المدير الفني: خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١ هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥
كردستان. أربيل. شارع برايتي دمشق. شارع كرجية حداد ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦ هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٧٦
فاكس:٢٣٢٢٢٨٩ بيروت. الحمرا.شارع ليون بناية منصور. الطابق الاول تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧
التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

AL – MADA
General Political Daily
Issued by : Al – Mada Establishment for Mass Media, culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون